حقوق الإنسان

مجلة حقوقية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
العدد (الثالث و التسعون بعد المائة) - شهر اكتوبر ٢٠٢٣

من خلال ندوة "مجتمعٍ واعٍ لحماية أفراده من المخدرات"
الجمعية تسلط الضوء على الجهود المبذولة الكبيرة من قبل الدولة من خلال قطاعاتها المختلفة لحماية المجتمع وأفراده من آفة المخدرات

رئيس الجمعية يثمن صدور التوجيه الكريم من القيادة الرشيدة على زيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي واستمرار الدعم الإضافي لمستفيدي برنامج حساب المواطن

رئيس الجمعية يثمّن موافقة مجلس الوزراء على إنشاء المركز الوطني للتفتيش والرقابة

في اليوم العالمي للمسنين
رئيس الجمعية يؤكد على دور الأسرة والمجتمع في مراعاة احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وحسن التعامل معهم

فرع الجمعية بمنطقة عسير ينفذ عدداً من الفعاليات التوعوية

الفهرس

وفد من فرع هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة في ضيافة الجمعية 08

فرع الجمعية بالجوف ينفذ عدداً من الفعاليات التوعوية 09

الجمعية تشارك دول العالم إحياء اليوم العالمي للصحة النفسية 10

فرع الجمعية بالمدينة المنورة يشارك في "ملتقى الحقوق الثالث" بجامعة طيبة 11

في اليوم الدولي للاعنف، الأمم المتحدة تدعو إلى تعزيز ثقافة السلام واللاعنف في العالم 16

من خلال ندوة "مجتمع واعٍ لحماية أفراده من المخدرات" الجمعية تسلط الضوء على تأثيرها على زيادة معدلات الجريمة وتضرر التنمية

بهدف حماية المجتمع وأفراده من آفة المخدرات، وضمن برامج الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التوعوية التثقيفية، وتزامناً مع الحملة الأمنية لمكافحة المخدرات، أطلقت الجمعية ندوة بعنوان ""مجتمع واعٍ لحماية أفراده من المخدرات" والتي شارك فيها عدد من القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وأدارها الدكتور سليمان بن محمد العيديّ.

تضمنت الندوة محورين حمل المحور الأول عنوان: (تسليط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الدولة وقطاعاتها المختلفة لحماية حقوق الإنسان من آفة المخدرات)، فيما جاء المحور الثاني بعنوان: (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ودورها في التصدي للمخدرات – (الاعلام والدراسات والبحوث انموذجاً)، وقد تحدثت عضو الجمعية الدكتورة نورة العجلان حول (دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الحماية والوقاية من آفة المخدرات).

وبهذه المناسبة قال سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري، أننا خلال هذه الندوة نناقش مسألة في غاية الأهمية وذات أثر مباشر على الإنسان وحقوقه وتحديداً فئة الشباب ألا وهي آفة المخدرات، وما يبذل من جهود لمكافحتها، فحق الإنسان في الصحة والأمن والعمل والتعليم وجودة الحياة والاستقرار الأسري وغيرها من الحقوق، تتعرض للتهديد بسبب هذه الآفة التي تلحق أضراراً كبيرة بالأفراد والمجتمعات، وتتسبب في زيادة معدلات الجريمة، كما تلحق آثاراً سلبية على التنمية والاقتصاد من خلال استهداف الشباب الذين يعدون عماد رؤية المملكة 2030.

وأوضح أن الجمعية ارتأت إقامة هذه الندوة بالشراكة مع عدد من المؤسسات الحكومية والأهلية والخبراء من أجل بيان التبعات السلبية لانتشار المخدرات وأثرها على تمتع الأفراد بحقوقهم، وتسليط الضوء على الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الدولة من خلال قطاعاتها المختلفة لحماية المجتمع وأفراده من هذه الآفة، وأضاف: إن ما ينشر من أرقام من وقت لآخر عن كميات ما تم ضبطه من شحنات من المخدرات يكشف حجم التحدي والاستهداف للشباب في المملكة من قبل تنظيمات وجهات لا يسرها ما تعيشه المملكة من تطورات كبيرة ضمن رؤية المملكة 2030.

مشيراً إلى أن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- أكد في كلمته في قمة العشرين في دورتها المنعقدة في الرياض إن الشباب هم "عصب المجتمع النابض بالحياة، وهم المستقبل أيضاً" كما أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - يحفظه الله – يؤكد في كل مناسبة على دور الشباب " فهم قاعدة كل بلد وحملة شعلتها والأيدي التي تبني حاضرها وقادة مستقبلها وهم الأساس في أي حراك تنموي وخطط طموحة للنهضة"، وأضاف " لقد حرصت الجمعية منذ تأسيسها قبل نحو عشرين عام على تسليط الضوء على القضايا ذات الأثر المباشر على حياة الإنسان وبناء منهج يجمع بين رصد الملاحظات المتعلقة بحقوق الإنسان وإبراز التغيرات الداعمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان".

ولذلك فإننا ومن خلال هذه الندوة وفي إطار برنامج الجمعية الثقافي نأمل الاسهام في رفع مستوى الوعي إيماناً بأن المعرفة والوعي يشكلان دعامتان مهمتان لحماية الحقوق وتعزيزها.

وفي الختام تقدم رئيس الجمعية بخالص الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود وزير الداخلية –يحفظه الله – على مباركته هذه الندوة، وكرر الترحيب والشكر بالجميع لاستجابتهم الكريمة ومشاركتهم في الندوة، كما شكر كافة القطاعات الأمنية ومنسوبيها على جهودهم الجبارة في حماية المجتمع وأفراده من هذه الأفة، كما تقدم بالشكر لمركز الملك سلمان الاجتماعي على مشاركة الجمعية في استضافة هذه الندوة وتهيئة كافة التسهيلات لتنظيمها.

رئيس الجمعية يثمن صدور التوجيه الكريم من القيادة الرشيدة على زيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي واستمرار الدعم الإضافي لمستفيدي برنامج حساب المواطن

ثمن سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري، صدور التوجيه الكريم من القيادة الرشيدة - حفظها الله - والقاضي بزيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي واستمرار الدعم الإضافي لمستفيدي برنامج حساب المواطن، والذي سيساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للمستفيدين، ويؤكد حرص المملكة الدائم على دعم وتعزيز حق الإنسان في العيش الكريم.

ونص التوجيه " انطلاقًا من حرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود-حفظه الله- بأبنائه المواطنين والمواطنات، وتلمسًا لاحتياجاتهم وتخفيف الأعباء عنهم، وبناءً على ما رفعه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -حفظه الله-، صدر توجيه ملكي كريم بالموافقة على زيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي من 1100 ريال إلى 1320 ريالاً، واستمرار العمل ببرنامج حساب المواطن، واستمرار فتح التسجيل والدعم المالي الإضافي للمستفيدين من برنامج حساب المواطن لمدة ثلاثة أشهر تستمر حتى دفعة شهر ديسمبر 2023م.

كما تضمن التوجيه الكريم التالي:

أولًا: زيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي من 1100 ريال إلى 1320 ريالاً.

ثانيًا: استمرار العمل ببرنامج حساب المواطن.

ثالثاً: استمرار التسجيل في برنامج حساب المواطن.

رابعاً: استمرار الدعم المالي الإضافي لمستفيدي برنامج حساب لمدة ثلاثة أشهر تستمر حتى دفعة شهر ديسمبر 2023م.

خامساً: تفويض لجنة حساب المواطن بإضافة محددات بهدف رفع كفاءة الدعم وضمان وصوله وتوجيهه للفئات الأكثر استحقاقًا.

يأتي هذا القرار استمرارًا للدعم السخي وغير المحدود من لدن القيادة الرشيدة -أيدها الله- لأبنائها المواطنين، وحرصًا على تخفيف الأعباء عنهم وتحسين معيشتهم في ظل كافة المتغيرات الاقتصادية؛ كما يأتي تمديد الدعم لمستفيدي برنامج حساب المواطن، امتدادًا للتوجيه الكريم السابق والذي بدأ منذ شهر يوليو 2022م، واستمر الدعم الإضافي حتى دفعة شهر سبتمبر 2023م.

ويهدف نظام الضمان الاجتماعي المطور إلى دعم وتمكين الأفراد والأسر الأشد حاجة، وتحسين الحالة المعيشية للمستحقين، من خلال تمكينهم، وتعزيز الاستقلال المالي لديهم بالتحول من الاحتياج إلى الإنتاج، إضافة إلى تحسين القوى العاملة ومهارات المستحقين لتعزيز جودة حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

رئيس الجمعية يثمّن موافقة مجلس الوزراء على إنشاء المركز الوطني للتفتيش والرقابة

ثمن سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري، صدور قرار مجلس الوزراء والمتضمن الموافقة على إنشاء «المركز الوطني للتفتيش والرقابة»، والذي يُحسّن معدلات الامتثال للأنظمة واللوائح والتعليمات بما يساهم في رفع كفاءة الأداء، ويعزز الشفافية والنزاهة، ويكفل حماية حقوق الجميع، والذي يعد أحد المبادرات الوطنية الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال في المملكة ضمن مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وفي سياق متصل رفع معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتفتيش والرقابة الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل، الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء- حفظهما الله – بمناسبة موافقة مجلس الوزراء على تأسيس المركز الوطني للتفتيش والرقابة، والذي يهدف إلى تنسيق أعمال التفتيش والرقابة بين الجهات الحكومية.

مؤكداً على أن اختصاصات المركز الذي تم إنشاؤه؛ تتضمن إجراءات تضمن الشفافية والنزاهة في أعمال الرقابة والتفتيش، ومراجعة آليات تشكيل لجان النظر في الاعتراضات، بما يحفظ حقوق كافة الأطراف، وتنفيذ حملات توعوية بالتعاون مع الجهات الحكومية للتوعية بالأنظمة واللوائح والاشتراطات، بما يُسهم في رفع معدلات الامتثال.

كما ثمّن معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس المركز الوطني للتفتيش والرقابة، الذي يهدف إلى تنسيق جهود أعمال التفتيش والرقابة في الجهات الحكومية.
وأوضح أن المركز سيعزز من تنسيق الأعمال المشتركة في التفتيش والرقابة مع الجهات ذات العلاقة، وتطوير الآليات والإجراءات الرقابية، والذي ستكون له نتائج إيجابية في توحيد الجهود وتحسين بيئة الأعمال، مثمناً الدعم غير المحدود وحرص القيادة الرشيدة على جميع مايضمن تنظيم وتطوير جاذبية السوق السعودي من قرارات داعمة في هذا الجانب.

الجدير بالذكر أن المركز يتضمن عدة اختصاصات مناطة به منها: وضع الإجراءات التي تضمن أداء الدور الرقابي بشفافية ونزاهة، ومراجعة آليات تشكيل لجان النظر في الاعتراضات، وتنفيذ الحملات الدورية مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما سيوفر عمل المركز الدعم في رفع كفاءة الأعمال الرقابية ورفع معدل الامتثال باستخدام أحدث الأدوات التقنية، ممّا يعزز من رفع كفاءة سوق العمل وتحسين البيئة التنظيمية تماشيًا مع مستهدفات برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠.

في اليوم العالمي للمسنين رئيس الجمعية يؤكد على دور الأسرة والمجتمع في مراعاة احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وحسن التعامل معهم

إيماناً من المملكة العربية السعودية، بأهمية الاهتمام بالمسنين، لا سيما وأنهم يعملون على تقديم إسهامات عدة للمجتمع عن طريق العمل التطوعي ونقل الخبرات من خلال خبراتهم التي اكتسبوها في الحياة، شاركت دول العالم في الاحتفال باليوم العالمي للمسنين الذي يصادف الأول من أكتوبر من كل عام، بهدف لفت الانتباه إلى هذه الفئة العمرية التي ساهمت في تنمية المجتمعات، ورفع الوعي بحقوق كبار السن وأهمية الرعاية الصحية لهم والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 45/106 يوم 1 أكتوبر بوصفه اليوم العالمي للمسنين، تم اعتماد اليوم العالمي من قبل جمعية الأمم المتحدة في تاريخ اليوم 14 من شهر ديسمبر للعام 1990 م وجاء ذلك بالقرار 106/45 والذي نص على أنه يوم دولي يحتفل به كافة دول العالم،

وبهذه المناسبة أكد سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري، حرص المملكة على حماية حفظ كافة حقوق كبار السن ورعايتهم، ومنع الإساءة لهم.

وقال الفاخري في كلمة له متزامنة مع اليوم العالمي للمسنين: «المشرّع في المملكة مهتمٌ بتوفير الضمانات اللازمة لحمايتهم من كافة أشكال الإساءة، ومن ذلك إنشاء دور لرعايتهم وإصدار نظام خاصة بهم يتضمن ما لهم من حقوق على أرض الواقع، وما يجب على الجهات الخاصة والعاملة القيام به لتوفير بيئة مناسبة لهم، وكذلك إنشاء لجنة وطنية لكبار السن تتولى وضع الخطط والمشروعات الوقائية والبرامج التوعوية الهادفة إلى تلبية متطلبات كبار السن، ورسم السياسة العامة لرعاية المسنين في المملكة واقتراح الأنظمة واللوائح الخاصة بالمسنين التي تكفل لهم حياة اجتماعية كريمة وتعزز مكانتهم».

وتابع الفاخري: «النظام الأساسي في المملكة أكد على أن الدولة تكفل حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وهذا يؤكد ما توليه الدولة من اهتمام لتوفير حياة كريمة لهم تساهم في جودة حياتهم وحفظ كرامتهم، كما أن المملكة تضع حقوق المسنين على رأس أولوياتها تقديراً لهم على ما أفنوه من عمرهم في خدمة دينهم ووطنهم ومجتمعهم، حافظين لهم حقوقهم التي كفلها لهم النظام وأكدت عليها أحكام الشريعة الإسلامية».

وشدّد الفاخري على أهمية تأمل العواقب المجتمعية الوخيمة لسوء معاملة كبار السن، ومن ذلك الاعتداء الجسدي أو النفسي أو العاطفي، والإهمال، والهجر، والاستغلال المالي، إضافة إلى ضرورة رفع وعي المجتمع وتسليط الضوء على موضوع إساءة معاملة كبار السن، والمطالبة باستجابة عالمية متعددة الأوجه تركز على حماية حقوق كبار السن، وتضع طرق وأساليب تعريف واكتشاف ومعالجة إساءة معاملة كبار السن في سياق ثقافي والنظر إلى عوامل الخطر المحددة ثقافيًا.

واستمراراً لمشاركة الجمعية بكافة فروعها دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي للمسنين من خلال العديد من الفعاليات و الأنشطة المتنوعة، فقد فعلت الاحتفالات بعدد من فروعها على النحو التالي:

تتمة ص ٦

1- نفذ فرع الجمعية بمنطقة الجوف محاضرة توعوية تثقيفية حول حقوق المسنين، شارك فيها كلاً من:
الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري (**نائب رئيس الجمعية و المشرف على فرع الجمعية بمنطقة الجوف**) و الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي (**مدير الفرع**)، والأستاذ/ علي بن مبخوت الدوش (**منسق الفرع**)، و الأستاذ/ عبدالرحمن ظاهر الفهيقي (**سكرتير الفرع**)، و الأستاذ / محمد بستان العنزي (**مدير دار الرعاية الاجتماعية بالجوف سابقاً**)، وعدداً من المهتمين و المختصين.
تناولت المحاضرة عدداً من المحاور ذات العلاقة والتي منها:
- إبراز دور المسنين في تنمية وخدمة المجتمع وقدرته على العطاء.
- الاستفادة من خبرات وطاقات كبار السن المهنية والعلمية.
- التعريف بالجهود المحلية والدولية المتعلقه بفئة كبار السن.
- رفع مستوى الوعي بحقوقهم والاهتمام بهم.
- التأكيد على أن النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية كفل حقوق المسنين وأسرهم في حالة الطوارئ، والمرض والعجز، والشيخوخة، وأوجدت لهم مقرات تتكفل بخدمتهم ودعمهم بالضمان الاجتماعي وتشجيع المؤسسات والأفراد على الاسهام في الأعمال الخيريه لهم.
- مشاركة كبار السن بالأنشطة والبرامج التي تؤثر مباشرة في رفاهم وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم وأن يكونوا قادرين على تشكيل المجموعات الخاصة بهم، وأن يتمتعوا بكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومرافق الرعاية.
- التأكيد على ضرورة معاملة كبار السن من قبل ذويهم بالاحترام والتقدير وتوفير الامكانيات لهم والاستفادة من خبراتهم.

2- كما نفذ أيضاً فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة محاضرة توعوية تثقيفية جاءت بعنوان «كبار السن.. شيخوخة ووقار..عطاء وإيثار»، شارك فيها الأستاذ/ سليمان بن عواض الزايدي (**مشرف فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة**)، وأدار اللقاء الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري (**نائب رئيس الجمعية، المشرف على فرع الجمعية بمنطقة الجوف**)، كما شارك فيها عدد من الجهات ذات العلاقة والتي منها:
- سجون العاصمة المقدسة
- جمعية الاحسان والتكافل الاجتماعي
- مركز التأهيل الشامل بمكة المكرمة
- مستشفى الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة
- جمعية يسر للتنمية الأسرية
- مركز الحماية الأسرية
وتناولت المحاضرة عدداً من المحاور منها:
- نظام حقوق كبير السن ورعايته
- كبار السن في ضوء المسؤولية المجتمعية والشراكات
- الفجوة بين الحاضر والماضي في تقديم الخدمات والرعاية لكبار السن
- دور القطاع الخاص في تلبية الاحتياجات الخاصة لكبار السن
- دور الجهات ذات العلاقة في تفعيل المسؤولية والشراكة لخدمة المسنين
- كبار السن وتأصيل القيم والثقافة للأجيال الحديثة
- جودة الحياة النفسية والاجتماعية لكبار السن
- دور مراكز الحماية الأسرية في الحد من العنف ضد كبار السن

3- كما شارك فرع الجمعية بمنطقة عسير في فعاليات اليوم العالمي للمسنين والذي نظمته فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة عسير، (**دار الرعاية الاجتماعية**)، جاءت مشاركة الفرع من خلال الدكتور/ محمد بن يحيى آل مزهر (**مشرف الفرع**)، حيث قدم الدكتور نبذة تعريفية عن الجمعية وأهدافها ورؤيتها ورسالتها و آلية تعاملها مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول المناسبة للقضايا الواردة إليها، كما تبادل الطرفين النقاش حول المواضيع ذات العلاقة، كما تم الاطلاع على الجهود المبذولة من قبل الدار بناء على توجيه فرع وزارة الموارد البشرية بالمنطقة حول ما تبذله الوزارة وجميع فروعها لهذه الشريحة من المسنين، وسعي الوزارة وفروعها إلى تطوير برنامج التأهيل المناسب لهؤلاء المسنين مع ربط العلاقة مع أسرهم وتقديم الرعاية والتأهيل معاً.

الجدير ذكره أنه شارك من فرع الوزارة الأستاذ/ سعيد آل منيع (مدير دار الرعاية الاجتماعية)، بحضور عدد من منسوبي وزارة الموارد البشرية كلاً من: الأستاذ/ عبدالرحمن راشد (مساعد قطاع التنمية)، الأستاذ/ رياض الأحمري (مدير إدارة الخدمات)، الأستاذ/ ماجد ناصر عسيري (مدير إدارة المسؤولية الإجتماعية).

تشرين - اكتوبر
1

وفد من فرع هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة في ضيافة الجمعية

بهدف تعزيز التعاون المشترك بين هيئة حقوق الإنسان و الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فيما يخدم تحقيق الأهداف المشتركة بينهما، وتبادل الخبرات فيما يخدم حقوق الإنسان من خلال اللقاءات والبرامج التدريبية والدورات و ورش العمل.

قام وفد من فرع هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة ضم كلاً من: الأستاذة/ منى بنت موسى العتيبي (**مديرة الفرع**)، و الأستاذ/ عطية الغامدي (**مدير إدارة الشؤون الإدارية و المالية**)، بزيارة لفرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة، وكان في استقبالهم: الأستاذ/ سليمان بن عواض الزايدي (**مشرف الفرع**)، و المدير التنفيذي للفرع، الأستاذ/ عبدالله خضراوي، و الباحثة القانونية الأستاذة/ دلال نجار، و الباحث القانوني الأستاذ/ محمد الوذيناني، و سكرتيرة الفرع الأستاذة/ نهى الحربي.

في بداية اللقاء تم تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية و أهدافها ورؤيتها ورسالتها و آلية تعاملها مع الجهات ذات العلاقة من أجل إيجاد الحلول المناسبة للقضايا الواردة إليها، إضافة إلى بحث عدداً من المواضيع ذات العلاقة، و مناقشة سبل تطوير الجهود المقدمة، ودعم التعاون المشترك بين الطرفين فيما يتعلق بنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ورفع الوعي بها بالمنطقة، كما تضمن الاجتماع طرح بعض الأفكار والمبادرات ومناقشة آلية تحقيقها على أرض الواقع بما يكفل نشر الوعي الحقوقي بين مختلف فئات المجتمع.

فرع الجمعية بمنطقة عسير ينفذ عدداً من الفعاليات التوعوية

استمراراً لرسالة الجمعية وتحقيق أهدافها في نشر الثقافة الحقوقية، و آلية تعاملها مع القضايا التي ترد إليها من خلال تواصلها مع الجهات ذات العلاقة، زار وفد من فرع الجمعية في منطقة عسير ضم كلاً من: الدكتور/ محمد بن يحيى آل مزهر (**مشرف الفرع**) ، و كلاً من الأعضاء: الأستاذ. الدكتور/ منصور بن عوض القحطاني، والأستاذ/ محمد بن ظافر العابسي، و الأستاذ/ حمد بن محمد آل مفرح (**مدير الفرع**)، **فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة عسير**، و كان في استقبالهم كلاً من: الأستاذ/ هادي بن عائض الشهراني (**مدير الفرع**)، و الأستاذ/ حسن ناجي (**من العلاقات العامة**).

في بداية الزيارة تبادل الطرفين عدداً من المواضيع ذات العلاقة، ومجال التعاون المشترك فيما بين الطرفين، إضافة إلى الاتفاق على صياغة مذكرة تفاهم بين الطرفين و اعتمادها من كل مرجع تمهيداً لتوقيعها، كما تم تزويد الجمعية بنسخة من التعميم الصادر والخاص بإسناد مهام وحدة الحماية الاجتماعية إلى جمعية (مودة) وآلية عملها ودور الوزارة في التشريع والمراقبة لمهام عملها.

كما قام وفد من القسم النسائي بالفرع، تحت اشراف و متابعة من الدكتور/ محمد بن يحيى آل مزهر (**مشرف الفرع**) بزيارة **جمعية توافق**، ضم كلاً من: عضوتي الجمعية الدكتورة/ إيمان بنت سليمان ميمش، و الدكتورة دوله بنت محمد عسيري، و سكرتيرة الفرع الأستاذة/ ربا القبطي، وكان في استقبالهم كلاً من: الأستاذة/ مشاعل آل عامر عسيري (**مديرة جمعية توافق**)، و الأستاذة/ احلال آل عامر عسيري (**مساعد اداري**)، و الأستاذة/ هاجر بنت ناصر عسيري.

تم خلال الزيارة مناقشة المواضيع ذات العلاقة و الاطلاع على آلية عمل جمعية توافق، كما بحث الطرفين سبل تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان و بين الجهات ذات العلاقة.

فرع الجمعية بالجوف ينفذ عدداً من الفعاليات التوعوية

استمراراً لرسالة الجمعية وتحقيق أهدافها في نشر الثقافة الحقوقية، و آلية تعاملها مع القضايا التي ترد إليها من خلال تواصلها مع الجهات ذات العلاقة، زار وفد من فرع الجمعية في الجوف ضم كلاً من: الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري (**نائب رئيس الجمعية و المشرف على فرع الجمعية بمنطقة الجوف**) ، و الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي (**مدير الفرع**)، والأستاذ/ خليفة مفضي المسعر (**عضو اللجنة الاستشارية**)، **وزارة الاسكان**، و كان في استقبالهم كلاً من: الأستاذ/ حمود خالد الشمري (**مدير عام شؤون الإسكان بالجوف**)، الأستاذ/ أحمد سليمان الرويلي (**مساعد مدير الفرع**)، و الأستاذ/ حامد لايف الرويلي (**مدير خدمة العملاء**)، و الأستاذ/حمد إبراهيم الدهيمان (**مدير الاسكان التنموي**).

في أثناء الزيارة تمت مناقشة عدداً من المواضيع ذات العلاقة، ومجال التعاون المشترك فيما بين الطرفين.

وفي سياق متصل شارك الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي (**مدير الفرع**)، في الندوة التي نظمتها هيئة حقوق الإنسان تحت رعابة معالي الدكتورة/ هلا بنت مزيد التويجري (**رئيسة هيئة حقوق الإنسان**)، والتي حملت عنوان "ثقافة حقوق الإنسان والقيم في المجتمع"، وكان في استقباله الأستاذ/ زيدي راكد الرويلي (**مدير فرع هيئة حقوق الإنسان في الجوف**).

تناولت الندوة العديد من المحاور والتي منها:

- جهود المملكة المحلية والدولية في حماية حقوق الإنسان وفق رؤية المملكة 2030.
- القيم الإسلامية المستمدة من الشريعة الاسلامية ونظام الحكم الأساسي للمملكة التي حفظت حقوق المواطن والمقيم.

كما شارك الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري (**نائب رئيس الجمعية و المشرف على فرع الجمعية بمنطقة الجوف**)، في اللقاء الذي نظمته إمارة منطقة الجوف تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز آل سعود، أمير منطقة الجوف ، بحضور معالي الدكتورة/ هلا بنت مزيد التويجري (**رئيسة هيئة حقوق الإنسان**).

حمل اللقاء عنوان "حماية حقوق الإنسان في عهد الرؤية"، تضمن اللقاء عدد من المحاور منها جهود هيئه حقوق الإنسان ومهامها لتعزيز حقوق الإنسان وانجازاتها، وتقديم نبذة تعريفية عن الجمعية ودورها التوعوي التثقيفي، و آلية تواصلها مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول المناسبة لها، آلية إيجاد التعاون المشترك بين الجهات ذات العلاقة من أجل حماية حقوق الإنسان، وقد حضر اللقاء عدداً من المختصين.

جانب من زيارة وزارة الإسكان

جانب من ندوة «ثقافة حقوق الإنسان والقيم في المجتمع»

جانب من لقاء «حماية حقوق الإنسان في عهد الرؤية»

الجمعية تشارك دول العالم إحياء اليوم العالمي للصحة النفسية

في الـ10 من اكتوبر من كل عام، يحتفل العالم باليوم العالمي للصحة النفسية، بهدف إذكاء الوعي العام بقضايا الصحة النفسية، وإجراء مناقشات أكثر انفتاحاً بشأن الأمراض النفسية وتوظيف الاستثمارات في الخدمات ووسائل الوقاية على حد سواء، فالصحة النفسية ليست امتيازاً، بل هي حق أساسي من حقوق الإنسان – ويجب أن تكون جزءاً من التغطية الصحية الشاملة، هذا ما جاء في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية.

فهي حق أساسي من حقوق الإنسان المكفولة للجميع، ولكل شخص، أيا كان وأينما كان، الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة النفسية يمكن بلوغه، ويشمل ذلك الحق في الحماية من مخاطر الصحة النفسية، والحق في الحصول على رعاية في المتناول وميسورة ومقبولة وذات نوعية جيدة، والحق في الحرية والاستقلال والإدماج في المجتمع المحلي.

حمل احتفال هذا العام شعار: "الصحة النفسية حق من حقوق الإنسان العالمّية"

شدد الأمين العام، في رسالته، على ضرورة أن توفر الحكومات رعاية تساعد الناس على التعافي وتصون حقوقهم.

وقال "ويمكن أن تقوم بذلك عن طريق تعزيز الدعم المجتمعي وإدماج المساعدة النفسية ضمن الرعاية الصحية والاجتماعية الأوسع نطاقا". مؤكداً أن للصحة النفسية أهمية بالغة بالنسبة للإنسان، "فهي التي تمكننا من أن نعيش الحياة التي نرضا لأنفسنا ومن أن يكون لنا إسهام كامل في مجتمعاتنا".

واستمراراً لمشاركة الجمعية دول العالم بإحياء اليوم العالمي للصحة النفسية من خلال العديد من الفعاليات و الأنشطة المتنوعة، قام وفد من فرع الجمعية بمنطقة عسير، بإشراف و متابعة من مشرف الفرع الدكتور/محمد بن يحيى آل مزهر، ضم كلاً من عضوتي الجمعية: الدكتورة/ دولة مانع عسيري، و الدكتورة/ إيمان سليمان ميمش، والأستاذة/ ربا القبطي، بزيارة إلى مستشفى إرادة للصحة النفسية بمدينة أبها، وكان في استقبالهم: الأستاذة/ سميرة أحمد الكعبي (رئيسة قسم الدخول الأخصائي)، و الأستاذة/ أجواد عبدالله الغامدي (رئيسة قسم المتحسنات الأخصائي). خلال الزيارة تم التعريف بالجمعية و أهدافها ورسالتها و آلية تعاملها مع الجهات ذات العلاقة من أجل إيجاد الحلول المناسبة للقضايا الواردة إليها، كما تم مناقشة عدداً من المواضيع ذات العلاقة.

فرع الجمعية بالمدينة المنورة يشارك في "ملتقى الحقوق الثالث" بجامعة طيبة

شارك الدكتور/ عبد المجيد الأمين أحمد مولود، مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة، في أعمال "ملتقى الحقوق الثالث" الذي نظمته امارة منطقة المدينة المنورة.

جاءت مشاركة الجمعية من خلال جناح توعوي تثقيفي، تم نشر الثقافة الحقوقية التوعوية، و الإجابة على استفسارات و أسئلة الزوار، كما تم تزويد الزوار بالعديد من اصدارات و مطبوعات الجمعية الحقوقية.

جاء الملتقى تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة، واستضافته إمارة المنطقة أعمال وذلك بحضور وكيل الإمارة الدكتور إبراهيم بن سليمان آل رزحان، ووكيل وزارة الداخلية لشؤون الحقوق رائد بن سليمان الخراشي، ووكلاء إمارات المناطق لشؤون الحقوق، وبمشاركة عدد من الجهات ذات العلاقة والتي منها: هيئة حقوق الإنسان، أمانة منطقة المدينة المنورة، المديرية العامة للجوازات، حرس الحدود، الجامعة الإسلامية، جامعة طيبة.

وانطلقت جلسات الملتقى بقاعة المؤتمرات الكبرى في جامعة طيبة، بكلمة توجيهية عن مسؤولية رعاية الحقوق في الإسلام، ألقاها فضيلة إمام وخطيب المسجد النبوي الشيخ الدكتور صلاح بن محمد البدير، أكد فيها أن رعاية تلك الحقوق وإحكام قواعدها ومعاقدها واجبة، ومن أهم تلك المعالم البيعة لولي أمر المسلمين وتحريم الخروج عليه، ونصب القضاء ووجوب الحكم بالعدل بين الخلق ووجوب نصرة صاحب الحق وإعانته حتى يستوفي حقه.

في الشهر العالمي للتوعية بسرطان الثدي.. توعية عالمية لمواجهة سرطان الثدي وتوصية بالكشف المبكر

بهدف توعية نساء وشابات المجتمع بمرض سرطان الثدي وكيفية الوقاية منه، انطلقت في الأول من أكتوبر ٢٠٢٣ في جميع دول العالم أنشطة وفعاليات شهر التوعية بسرطان الثدي (أكتوبر الوردي).

نحارب السرطان معاً

كل شهر أكتوبر، تركز الحملات الصحية في جميع أنحاء العالم على تثقيف الناس حول الوقاية من سرطان الثدي وعلاجه.

فسرطان الثدي أحد أكثر أنواع السرطان شيوعًا في العالم، وبمناسبة شهر التوعية بسرطان الثدي الذي يوافق شهر أكتوبر من كل عام، نتعرف على أبرز الأشياء التي تزيد خطر الإصابة بسرطان الثدي لدى النساء اللاتى لديهن تاريخ عائلي للإصابة بالسرطان، وفقاً للدراسات.

كيف يؤثر التاريخ العائلي على مخاطر الإصابة بسرطان الثدي؟

يمكن أن يزيد التاريخ العائلي للإصابة بالسرطان من خطر الإصابة بالسرطان، حيث إنه غالبًا ما ربط الأطباء الطفرات الجينية الشائعة بخطر الإصابة بأنواع مختلفة من السرطان، وعندما يتعلق الأمر بالنساء، فإن سرطان الثدي هو أحد أكثر أنواع السرطانات شيوعًا إنه مرتبط بخلل وراثي يزيد من خطر الإصابة بالسرطان.

ووفقًا لمركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، يكون خطر إصابة المرأة بسرطان الثدي أعلى إذا كان لديها أم أو أخت أو ابنة (قريبة من الدرجة الأولى) أو العديد من أفراد الأسرة من جانب والدتها أو والدها الذين أصيبوا بسرطان الثدي أو سرطان المبيض.

هل يمكن الوقاية من سرطان الثدي؟

يعتبر شهر التوعية بسرطان الثدي هو أبرز سبل الوقاية من هذا المرض، وذلك لأنه يذكر كل امرأة بالإهتمام بصحتها، والاكتشاف المبكر للمرض الذي يساعد في علاجه، وعلى الرغم من عدم وجود طريقة محددة للوقاية من سرطان الثدي، إلا أن هناك طرقاً يمكن لمعظم النساء من خلالها تقليل خطر الإصابة بالمرض، منها:

الحفاظ على وزن صحي، الحفاظ على النشاط البدني، اتباع نظام غذائي صحي، الرضاعة الطبيعية، تجنب التدخين.

جينات سرطان الثدي:

السبب الشائع لسرطان الثدي الوراثي هو طفرة موروثة أو مكتسبة في جين BRCA١ أو BRCA٢ هذه هي الجينات التي تنتج البروتينات التي تساعد في إصلاح تلف الحمض النووي ، وعادة ما تحميك من بعض أنواع السرطان ومع ذلك، عندما تحد التشوهات الجينية من الأداء الصحي لهذه الجينات ، فإنها تزيد من خطر الإصابة بالسرطان.

الأمم المتحدة تحث الدول على حماية الأطفال في جميع الأوقات والأماكن

دعت مسؤولتان أمميتان رفيعتا المستوى الدول الأعضاء إلى حماية الأطفال وضمان حقوقهم في جميع الأوقات على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، وشددتا على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحقهم.

ووفقاً للسيدة فيرجينا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، فإن الأمم المتحدة تحققت عام 2022 من 27,180 حالة من الانتهاكات الجسيمة التي استهدفت الأطفال، بما في ذلك استخدامهم في الصراعات، والقتل والتشويه، والاغتصاب والعنف الجنسي، والاختطاف، والهجمات على المدارس، والحرمان من المساعدة الإنسانية.
يشمل العدد الإجمالي 2880 انتهاكاً تم ارتكابه قبل عام 2021، إلا أنه لم يتم التحقق منه إلا العام الماضي، كما تعرض 2300 طفل إلى أكثر من انتهاك موثق.

الخطر على النازحين

وفي معرض إحاطتها أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة، أكدت غامبا على تعاظم نقاط الضعف لدى الأطفال النازحين.
وقالت إن النزوح كثيراً ما يؤدي إلى انتهاكات وتجاوزات ضد الأطفال، مثل التجنيد والاختطاف والعنف الجنسي والاتجار بهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن نزوح الأطفال يعرقل حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم، كما يحرمهم من الوصول إلى المساعدات الإنسانية.
وأكدت أن العوامل المرتبطة بالمناخ، مثل الكوارث البيئية، وانتشار الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تؤدي إلى تفاقم هذه المخاطر.

حماية جميع الأطفال

دعت الممثلة الخاصة الدول إلى الاعتراف بجميع الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً كأطفال وتوفير الحماية الخاصة لهم، على النحو المبين في اتفاقية حقوق الطفل.
وسلطت الضوء على نقاط الضعف المحددة التي يواجهها الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاما، قائلة: "غالباً ما يعاملون كبالغين أو يخضعون لإجراءات مكافحة الإرهاب، مما يعرضهم لخطر تقليص حقوقهم كأطفال".
كما حثت السيدة غامبا الدول على بذل مزيد من الجهود لجمع بيانات دقيقة وسد فجوات المعلومات لضمان حماية ومساعدة جميع الأطفال، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة.

الوقت ينفد

من جهتها، أكدت السيد نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، على أن الأطفال يدفعون ثمنا باهظا ليس فقط خلال النزاعات والأزمات الإنسانية، ولكن أيضا في حالات عدم الاستقرار السياسي والصعوبات الاقتصادية.

منظمة الأغذية والزراعة تدعو إلى اتّباع نموذج دائري في النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي يؤكد أن ٣٣٪ نسبة فقد وهدر الغذاء في المملكة

قال السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، إنّ الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية يمثل فرصة تحقق نتائج إيجابية في ثلاثة مجالات لها تأثير إيجابي فوري على الأمن الغذائي وتحقق منافع مناخية وتزيد من توافر الأغذية المغذية بموازاة تحسين استدامة النظم الزراعية والغذائية ككلّ.

هذا ما أكده خلال كلمة له بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بالفاقد والمهدر من الأغذية، وقال "إنّ الطرق المتّبعة حاليًا لإنتاج الأغذية والألياف واستهلاكها وتوزيعها تقتضي تغييرًا عاجلًا "لضمان الأمن الغذائي وحصول الجميع على أنماط غذائية صحية بكلفة ميسورة"، مشدداً على أنّ الوقت قد حان للتوقف عن سرد التحديات والانتقال إلى إجراءات ملموسة، وأضاف أنّ العمل كالمعتاد لم يعد خيارًا ممكنًا، وأنه لا يمكن تغيير ذلك إلّا من خلال بذل جميع الشركاء والجهات الفاعلة جهودًا منّسقة لتنفيذ الإجراءات المشار إليها.

ووفقًا لإحصائيات المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُفقد حاليًا أكثر من 13 في المائة من الأغذية المنتجة عالميًا ضمن سلسلة الإمدادات أي ما بعد حصادها وصولًا إلى ما قبل بيعها بالتجزئة، فيما تُهدر نسبة 17 في المائة إضافية من الأغذية ضمن الأسر المعيشية وفي الخدمات الغذائية وفي التجارة بالتجزئة.

التحوّل إلى نموذج دائري:

اعتبر المدير العام للمنظمة أنه لا بدّ من تحويل النظم الزراعية والغذائية لجعلها أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة" عوضًا عن النموذج الخطي الحالي القائم على "الأخذ فالصّنع فالاستخدام".

وترى المنظمة أنّه لا بدّ من أن تتمثّل الأولويات في منع حدوث الفاقد والمهدر من الأغذية من أساسه والحد منه- خلال مراحل الإنتاج والمناولة والتجهيز والتعبئة والتخزين والاستهلاك؛ وإنقاذ الفائض من الأغذية أو الأغذية التي لم تُبع والمأمونة والصالحة للاستهلاك واستردادها وإعادة توزيعها، وإعادة تدويرها واستخدامها بطرق أفضل أو تغيير أوجه استخدام مشتقاتها لإبقائها خارج المكبّات.

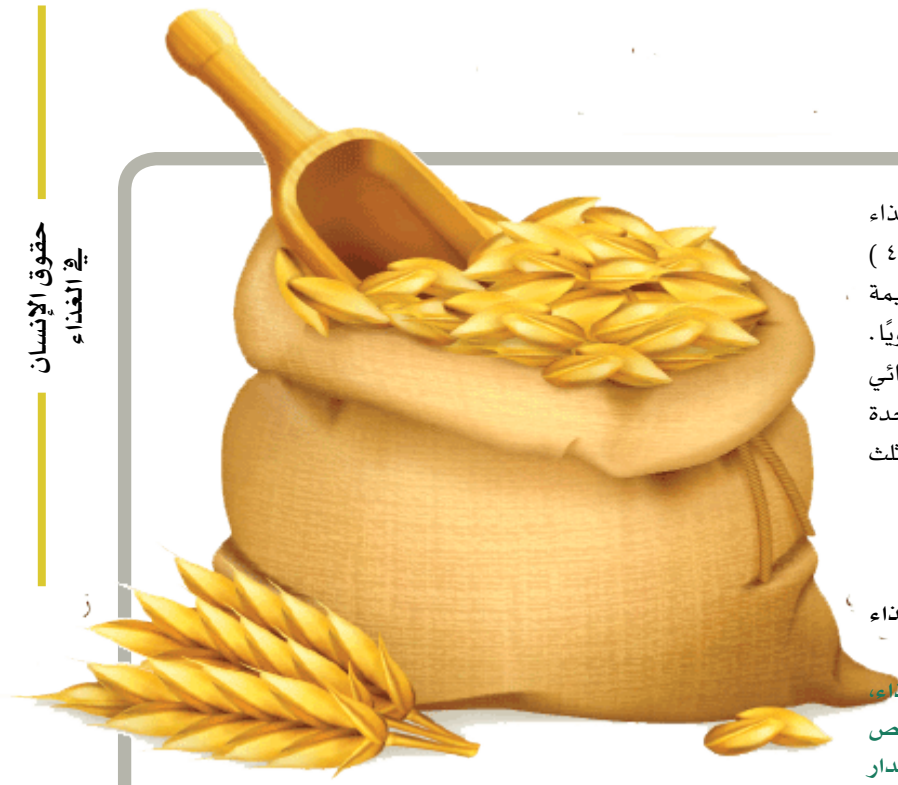

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

تتمة ص ١٤

"الأمن الغذائي": ٣٣ ٪ نسبة فقد وهدر الغذاء في المملكة:

يشكل الفقد والهدر في الغذاء هاجساً عالمياً لما له من آثار وخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مما يؤدي إلى خسارة وهدر في الموارد النادرة التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنتاج الغذاء على غرار المياه والأراضي والطاقة والموارد البشرية وغيرها، فيتسبب ذلك في انخفاض العائد الاقتصادي من الأعمال الزراعية، والصناعية ويزيد أثر هذه الظاهرة من انعدام الأمن الغذائي في البلدان ذات الموارد الضئيلة التي تكافح لتحمّل تكاليف الإمدادات المستوردة لتلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء، كما أن هذه الظاهرة تسهم أيضا في تدهور البيئة.

ومن هنا أطلقت المملكة العربية السعودية عدة مبادرات للحفاظ على مواردها الطبيعية وحسن استغلالها ومنها «البرنامج الوطني للحد من الفقد والهدر في الغذاء» الذي أسند تنفيذه إلى الهيئة العامة للأمن الغذائي.

من جهتها أطلقت الهيئة العامة للأمن الغذائي ممثلة بالبرنامج الوطني للحد من الفقد والهدر في الغذاء، مؤخراً، حملة توعوية متزامنة مع اليوم الدولي للتوعية بالفقد والهدر الغذائي الذي يوافق ٢٩ من شهر سبتمبر من كل عام؛ بهدف زيادة الوعي بأهمية الأمن الغذائي وتعزيز الممارسات السليمة للاستهلاك، والتحفيز على تبني الحلول التي تسهم في الحد من الهدر الغذائي.

وبحسب دراسة "خط الأساس للمملكة" التي أجراها البرنامج، بلغت نسبة الفقد والهدر في الغذاء بالمملكة نحو (٣٣٪) بما يعادل (٤) ملايين طن سنويًا، فيما تقدر قيمة الهدر بنحو (٤٠) مليار ريال سنويًا. يذكر أن حجم الفقد والهدر الغذائي العالمي وفقًا لتقارير الأمم المتحدة يقدر بـ (١,٣) مليار طن، ويمثل ثلث الطعام المنتج عالميًا.

بعض الحقائق حول هدر الغذاء وفقده:

1- يشير مصطلح إهدار الغذاء، بشكل عام، للإنتاج الذي يتخلص منه المستهلك، حيث إن إهدار الغذاء يحدث عادة في مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد والتصنيع الغذائي.

2- حوالي ثلث الغذاء المنتج للاستهلاك الآدمي يتم هدره أو فقده، بخسارة مالية تقدر بحوالي 1 تريليون دولار أمريكي سنويًا.

3- ظاهرة إهدار الغذاء وفقدانه متفشية في العالم، حيث يتم إنتاج غذاء لإطعام 7 مليار شخص في العالم، إلا أن هناك 811 مليون شخص حالياً ينامون كل ليلة وهو جوعى.

4- ثمانية وعشرون في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم تنتج الغذاء الذي يتم إهداره، بدلاً من إطعامه لهؤلاء المحتاجين.

5- الغذاء المهدر في دول العالم المتقدم يذهب إلى مدافن النفايات التي تنتج الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ففي الواقع، يتسبب هدر الغذاء وفقده في انبعاث أكثر من 3 مليارات طن من هذه الغازات سنويًا. وبذلك يعد هدر الغذاء وفقده كأنه ثالث أكبر منتج للغازات المسببة للاحتباس الحراري بعد الولايات المتحدة والصين.

6- هذه الغازات تمثل العامل الرئيسي في حدوث المشكلات المناخية، المؤثرة على موارد المياه، وزيادة نسبة التصحر والجفاف، وتفاقم عدم القدرة على التنبؤ وخطورة الظواهر الجوية. كل ذلك يتلف الزراعات، وزيادة ظاهرة الجوع، في العديد من أنحاء العالم.

7- يوضح تقرير صادر من الصندوق العالمي للحياة البرية بالمملكة المتحدة، مخالفاً لما هو معتقد أن إهدار الغذاء في المزارع أكثر انتشاراً في المناطق ذوات الدخل المنخفض، أن نسبة 58 بالمائة من الطعام المهدر في المزارع يحدث في المناطق ذوات الدخل المتوسط والمرتفع.

8- هناك طرق لا تعد ولا تحصى لمجابهة ظاهرة إهدار الغذاء وفقدانه. التفكير الإبداعي يمكن أن يحول الإنتاج والمعالجة والتخزين والتوزيع واستخدام المنتجات. على سبيل المثال، جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، وساعد برنامج الأغذية العالمي الحكومات في جهودها للحد من الإهدار، من خلال التعليم وتعزيز تقنيات ما بعد الإنتاج. وتشمل أجهزة تجفيف منخفضة التكلفة، وعدادات رطوبة، وأكياس محكمة الغلق تسمح للمزارعين بالتخفيف من هدر الحبوب.

9- تعمل وحدة الإمداد ببرنامج الأغذية العالمي على التأكيد على التغليف الفعال من أجل حماية الغذاء من التلف الميكانيكي أثناء عملية التحميل والتفريغ ونقله من خلال طرق وعرة أو تنزيله من طائرة. وهذا أيضاً يحفظ جودته في الأحوال الجوية الصعبة ومن درجات الحرارة المرتفعة للغاية ومن الأتربة والتلوث بشكل عام.

10- يشمل، الدور المباشر للمستهلك للحد من إهداره للغذاء، شراء فقط ما تحتاجه وتستخدمه، والتحقق من تاريخ "الاستخدام في" بدلاً من تاريخ "الأفضل قبل"، التخطيط للأسبوع القادم والتفكير في ما يجب القيام به تجاه بقايا الطعام، وكذلك استخدام وقت فراغك لطهي الوجبات وتجميدها.

في اليوم الدولي للاعنف
الأمم المتحدة تدعو إلى تعزيز ثقافة السلام واللاعنف في العالم

دعت منظمة الأمم المتحدة إلى تعزيز ونشر ثقافة السلام والتسامح والتفاهم واللاعنف في العالم.

من جهتها قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، "إن بوسعنا التغلب على "التحديات الخطيرة التي تواجه عالمنا إذا فهمنا أن التنوع الرائع الذي يطبع أسرتنا البشرية هو كنز وليس تهديداً، مشدداً على أهمية نشر رسالة اللاعنف لاسيما عن طريق التعليم وتوعية الجمهور، وتثقيف الشعوب لتطوير المهارات اللازمة لحل النزاعات سلميًا.

جاء ذلك في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للاعنف الذي يُحتفل به في 2 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، تزامناً مع تاريخ ميلاد المهاتما غاندي، زعيم حركة استقلال الهند ورائد فلسفة واستراتيجية اللاعنف.
ودعا الأمين العام إلى أن تذكر حكمة غاندي حين قال ناصحاً: "إن قدرتنا على بلوغ الوحدة في إطار التنوع ستضفي جمالاً على حضارتنا وستكون محكاً يختبرها".

وأضاف "إننا لا نحيي ذكرى ميلاد المهاتما غاندي فحسب، بل نحتفل أيضاً بالقيم الخالدة التي دافع عنها: الاحترام المتبادل والتفاهم، والعدالة، وقوة العمل السلمي.
ونبه إلى أن عالَمنا "يواجه تحديات خطيرة: من تزايد أوجه التفاوت، وتصاعد التوترات، وانتشار النزاعات، إلى استفحال الفوضى المناخية".
كما أشار أنطونيو غوتيريش إلى أن الانقسامات تزداد عمقا في البلدان – حيث تتعرض الديمقراطية للتهديد، بينما يتصاعد خطاب الكراهية والتعصب.
ولكنه أكد أن بوسعنا التغلب على هذه الآفات ورسم مسار نحو مستقبل أكثر إشراقاً وسلاماً.

وقال "بوسعنا ذلك إذا فهمنا – كما فهم غاندي قبلنا – أن التنوع الرائع الذي يطبع أسرتنا البشرية هو كنز وليس تهديداً، وإذا استثمرنا في الوئام الاجتماعي، وتحلينا بالشجاعة لقبول الحلول الوسطى، وعقدنا العزم على التعاون".

وأضاف يمكننا أيضاً التغلب على هذه التحديات إذا حرصنا على أن نكون جميعاً – بغض النظر عن المركز أو الخلفية أو الظروف أو المعتقد – قادرين على أن نحيى حياة تُصان فيها الكرامة وتُتاح الفرص وتُحفظ الحقوق، وإذا اجتمع شملُنا في إطار إنسانيتنا المشتركة.

الجزء الخامس من «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»

المادة التاسعة - إمكانية الوصول (2/2)

2. تتخذ الدول الأطراف أيضاً التدابير المناسبة الرامية إلى:

(أ) وضع معايير دنيا ومبادئ توجيهية لتهيئة إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، ونشر هذه المعايير والمبادئ ورصد تنفيذها؛

(ب) كفالة أن تراعي الكيانات الخاصة التي تعرض مرافق وخدمات متاحة لعامة الجمهور أو مقدمة إليه جميع جوانب إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها؛

(ج) توفير التدريب للجهات المعنية بشأن المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) توفير لافتات بطريقة برايل وبأشكال يسهل قراءتها وفهمها في المباني العامة والمرافق الأخرى المتاحة لعامة الجمهور؛

(هـ) توفير أشكال من المساعدة البشرية والوسطاء، بمن فيهم المرشدون والقراء والأخصائيون المفسرون للغة الإشارة، لتيسير إمكانية الوصول إلى المباني والمرافق الأخرى المتاحة لعامة الجمهور؛

(و) تشجيع أشكال المساعدة والدعم الأخرى للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان حصولهم على المعلومات؛

(ز) تشجيع إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت؛

(ح) تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيات ونظم معلومات واتصالات يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، في مرحلة مبكرة، كي تكون هذه التكنولوجيات والنظم في المتناول بأقل تكلفة.

المادة العاشرة- الحق في الحياة

تؤكد الدول الأطراف من جديد أن لكل إنسان الحق الأصيل في الحياة وتتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة فعلياً بهذا الحق على قدم المساواة مع الآخرين.

المادة الحادية عشر - حالات الخطر والطوارئ الإنسانية

تتعهد الدول الأطراف وفقاً لمسؤولياتها الواردة في القانون الدولي، بما فيها القانون الإنساني الدولي وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، باتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية.

* اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي معاهدة دولية لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى حماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة، في 2006، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، تلك الاتفاقية، والتي تشمل بروتوكو لاً اختياري، و المملكة العربية السعودية أصبحت طرفًا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبروتوكولاها الاختياري عام 2008م، وقد صادقت حتى اليوم 184 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين صادقت 99 دولة على البروتوكول الاختياري.

هل تنظر محاكم المملكة في القضايا المقامة على غير السعوديين إذا لم يكن لهم محل إقامة محدد في المملكة

نظم نظام المرافعات الشرعية هذه المسالة حيث نصت المادة (27) من النظام على أن المحاكم في المملكة تختص بالنظر في الدعوى المقامة على المسلم غير السعودي الذي ليس له محل إقامة عام أو مختار في المملكة ، وذلك في الأحوال الآتية :

أ- إذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج يراد إبرامه في المملكة .

ب - إذا كانت الدعوى بطلب الطلاق أو فسخ عقد الزواج وكانت مرفوعة من الزوجة السعودية أو التي فقدت جنسيتها بسبب الزواج متى كانت أي منهما مقيمة في المملكة ، أو كانت الدعوى مرفوعة من الزوجة غير السعودية المقيمة في المملكة على زوجها الذي كان له محل إقامة فيها متى كان الزوج قد هجر زوجته وجعل محل إقامته في الخارج أو كان قد أُبعد من أراضي المملكة .

ج - إذا كانت الدعوى بطلب نفقة وكان المطلوب له النفقة مقيماً في المملكة .

د - إذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير في المملكة، أو كانت متعلقة بمسألة من مسائل الولاية على النفس أو المال متى كان للقاصر أو المطلوب الحجر عليه محل إقامة في المملكة .

هـ- إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية الأخرى وكان المدعي سعودياً أو كان غير سعودي مقيماً في المملكة ، وذلك إذا لم يكن للمدعى عليه محل إقامة معروف في الخارج.

مستشارك القانوني

كاريكاتير

دستور المملكة و حقوق الإنسان

النظام الأساسي للحكم في المملكة تضمن عدد من الحقوق والواجبات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، حيث جاء في المادة السابعة والعشرون من النظام على « أن الدولة تكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظَام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية» مما يدل على ضمان حق الإنسان في العيش الكريم ، كما لم يغفل النظام الأساسي للحكم حق الإنسان في العمل والاهتمام بإيجاد فرص عمل لكل قادر عليه بالإضافة إلى حماية العاملين من أي سوء معاملة قد تقع عليهم من أرباب العمل حيث أكدت المادة الثامنة والعشرون من ذات النظام على «أن الدولة تيسِّر مجالات العمل لكل قادر عليه.. وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل» فيما اهتمت الدولة على توفير الأمن لمواطنيها، وللمقيمين، على أراضيها، بما يكفل لهم حياة آمنة وهذا ما بينته المادة السادسة والثلاثون من النظام والتي جاء فيها «إن الدولة يقع على عاتقها توفير الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه، إلاّ بموجب أحكام النظَام» كما أن المادة السابعة والثلاثون أكدت على « أن للمساكن حرمتها.. ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلاّ في الحالات التي يبينها النظَام» فيما تطرقت المادة الثامنة والثلاثون من النظام للعقوبات التي يمكن إيقاعها على الأفراد حيث جاء فيها «بان العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظَامي ولا عقاب إلاّ على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظَامي» كما حفظ النظام حق المواطن والمقيم في الحفاظ على خصوصيته دون المساس فيها حيث نصت المادة الأربعون على أنه: المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطِّلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظَام.

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الإشراف العام

الأمانة العامة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

البريد الالكتروني

info@nshr.org.sa

هاتف

+966112102223

www.nshr.org.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها